

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلف الرشدي

د . ابراهيم بدران

في المؤتمر الدولي الثاني عن

" إتفاقية منظمة التجارة العالمية "

١٩ / ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٩٩

مقدمة عن الموقف العالمي بعد الحرب العالمية الثانية والمنتهى إلى

" إتفاقية منظمة التجارة العالمية "

مقدمة عامة :

لقد كانت الحرب العالمية الثانية وما احدثت من دمار وخسائر بشرية تزيد عن ٥٠ مليون فرد نتاج التقدم العلمى والتطور التكنولوجى . وما أفرزه من وسائل الدمار والقتل الشامل ما جعل قادة العالم التوجه لبحث كيفية الحفاظ على مستقبل الأرض .

وهنا سأحاول أن أرصد وأستعرض متغيرات حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتحليل الواقع أملاً فى الوصول إلى شرعية دولية تحكم مستقبل البشرية — نسردها بإيجاز فى عشر نقاط :

١ — النظام العالمى الجديد المنتهى إلى أحادية القطبية .
٢ — ظهور التكتلات التكنولوجية والاقتصادية العالمية — محاولة لتخفيف فاعلية القطب الأوحى .

٣ — بروز ظاهرة العولمة نتاج تفوق وسائل الإتصال والمواصلات وزيادة حجم التجارة الدولية والتزايد فى أعداد السياحة العالمية عبر الحدود إلى أرقام تتعدى المليار فى أوائل القرن القادم .

- ٤ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإهتمام بحقوق الفرد والمجموع من حرية وديمقراطية وعدل واختلال الموازين المحلية والعالمية وظهور العقوبات الجموعية للشعوب ، قضية تتحكم فيها مصالح سياسية واقتصادية
- ٥ - إختلاط الحضارات والثقافات نتاج العولمة - مع الدعوة لتقارب الأديان وظهور ملامح التوجه إلى تعصب أو تنازل لبعض العقائد السائدة . كل ذلك مع إنحسار الخصائص الذاتية وشحوب الهويات وتقارب اللغات خاصة لغات التخاطب التكنولوجي من خلال لغات الكمبيوتر .
- ٦ - عالمية المعلومات وترابط التعليم والمعلومات والاعلام وفاعلية الاخير واختلاطه مع الاعلان فى توجيه وتحويل اهتمامات الناس ومستهلكاتها وحتى عقائدها وطباعها .
- ٧ - الدعوة لعالمية التعليم الموجه لحضارة السلام - صرخة أطلقها اليونسكو منذ سنة ١٩٧٤ بأمل توحيد البرامج والاساليب والتوجهات التعليمية قضية تتباطأ وتتحول إلى دعوة غير واضحة الأبعاد لم يظهر تأثيرها بعد .
- ٨ - الدعوة للصحة للجميع قبل سنة ٢٠٠٠ من خلال إعلان الهيئة الصحية العالمية فى الما آتا سنة ١٩٧٧ ورغم ذلك فأن العالم يرزح تحت تأثير ٢٥٠ معركة صغيرة وضحايا أكثر من ١٠٠ مليون إضافة إلى إعاقة للبشر وللتنمية وظهور أمراض مستحدثة مثل الايدز والايبولا وفيروسات الكبد المتجددة .
- ٩ - تحرير التجارة العالمية (تحت مسمى الجات الذى انتهى إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية) .
- ١٠ - التطور الانقلابى فى مفاهيم الملكية الفكرية والصناعية والحقوق المترتبة عليها لحفظ حقوق القادر والمتفوق والمبتكر (إتفاقية التريبس) .
- وهذان الأخيران هما محور الحديث اليوم فى قضية التنافسية الحاكمة والتقدم . والناجمة عن إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وهى التعبير التشريعى لتوجهات الاقتصاد العالمى المعاصر . هذه الاتفاقية تجاوزت كل ما عرفته الإنسانية فى تاريخها من حدود بين الدول وتمايز ثقافى بين المجتمعات . ومنها

أصبح للاعتبارات المادية التي تحدد ملامح وقوة الاقتصاد وتحكم أدائه حتى أصبح هو المعيار فى تحديد أدوار المجتمعات فى مجمل الانتاج العالمى .

ونقول هنا أن الأداء التكنولوجى هو الدافع للأداء الاقتصادى وهو فى نفس الوقت ربيب للأداء العالمى وكفاءة منظومة البحث العلمى وكلها مدينه فى وجودها لمنظومة التعليم والتنمية البشرية .

الآمال :

ومنذ نشأة النظام العالمى الجديد تصور العالم ، خاصة النامى حدوث تغيرات وآمال إيجابية حيث تمركزت الآمال فى :

- ١ - محاصرة الانفجار السكانى .
- ٢ - مكافحة الجوع والفقر والمرض .
- ٣ - تنمية المصادر عامة والبشرية خاصة .
- ٤ - توجيه المصادر الطبيعية وغيرها لمصلحة المجتمعات وتوجيه العوائد لمصلحة الملاك .
- ٥ - توفير ضمانات حقوق الانسان فى الديمقراطية والحرية والعدل .
- ٦ - تنمية القدرات التنافسية عند المنتجين عامه من خلال التعليم الموجود والتدريب والابتكار .
- ٧ - حماية البيئة الكونية والعمل على تخفيف آثار الكوارث والاحداث (انتهت إلى اجندة القرن ٢١) .
- ٨ - تخفيف آثار ومخلفات اجتياح المبادئ الشمولية لنصف الكرة الشرقى لمدة أكثر من خمسين عاما ذلك بتحرير التجارة ورأس المال والانفتاح بين الدول وتنمية النشاط المدنى وخصخصة الانتاج والخدمات .
- ٩ - تطوير دور الدولة والسيادة من التحكم والسيطرة إلى الحماية والرقابة والتيسير .
- ١٠ - خفض الانفاق على التسليح بعد إنتهاء الحرب الباردة وتوجيه الفائض للتعاون الدولى ورعاية الفقير .

النتائج :

- ١ - لم ينجح النظام العالمى الجديد فى تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار والعدل السياسى .
- ٢ - بدأت على الساحة ظاهرة قهر الشعوب والتحيز الواضح بين الدول فى التعاملات .
- ٣ - زادت حدة الفقر وانتشرت الصراعات بين المتخلفين حيث ظهرت الحروب بين القبائل فى العالم النامى وانتشرت ظاهرة الارتزاق من الفساد بين القادرين .
- ٤ - انتهت زيادة سرعة التقدم التكنولوجى إلى تقاوم ظاهرة البطالة وتخفيض العمالة نتاج الميكنة الالكترونية ، مما أضاف إلى الفقر الجموعى والقلق الاجتماعى .
- ٥ - زادت حدة التهميش للمرجعية الدينية والسلوكية بسبب الانبهار بمنظومة الحداثة الغربية ونشر صور مبهرة تبرز وسائل الجريمة المنظمة والانحراف الحنسى والسلوكى من خلال الاعلام الاثيرى المبرمج .
- ٦ - ظهرت فى هذه المرحلة ظواهر إجتماعية . . أهمها تغير دور الدولة إلى دور إرشادى وقائى رقابى و إتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وظهرت مخاطر تعايش الجوع والجشع ، إزدادت الحاجة إلى إيجاد شبكات للأمان والضمان الاجتماعى فى صورة معاشات للبطالة والتوجه لإعادة التأهيل وحفز الاجتهاد الفردى بمعونة الصناديق الاجتماعية ، كل ذلك لضبط الايقاع الاجتماعى الحادث نتيجة للمتغيرات التكنولوجية واقتصادية وتأثيرها على مقدرات الشباب الخاصة .

التنافسية الحاكمة للتقدم :

إن التنافسية هى أبرز القواسم المشتركة فى كل من التكتلات الاقتصادية والتحالفات الاستراتيجية التى أشرنا إليها ، بل هى الغاية المطلوبة فى الحالتين ،

فمن أجل التنافسية تبني التكتلات ، وتعقد التحالفات . وهى فى كل الأحوال تنافسية تنمو فى رحم توليد المعارف العلمية والتكنولوجية المبتكرة التى تفرز سلع وخدمات العصر التى نشهد منها جيلا وراء جيل من روائع صنع العقل البشوى ، وتخلق لأصحابها مكانات احتكارية ومكاسب مادية تستمر إلى أن يحل مكانها ما هو أحسن وأصلح من سلع وخدمات . وهكذا تتسارع منجزات الحضارة المادية للإنسان بإضافات تلو إضافات ، كل ذلك من أجل التنافسية وتكريس أسبابها ونتائجها ، ومن أجل حمايتها كانت الشرعية الدولية ، التى تذهب بعض الظنون فى بواعثها ومترتباتها كل مذهب لحماية تضخم الثروات والأموال .

ونشير هنا على وجه الخصوص إلى واحدة من الاتفاقيات التى تتكون منها الشرعية الجديدة ، وهى اتفاقية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ، والمعروفة إختصاراً باسم اتفاقية **TRIPS** ، حيث أصبحت مصر عضواً مشاركاً فيها ، وبات واجبا أن تطور تشريعاتها على النحو الذى يترجمها ويتوافق مع أحكامها ، ولهذه الاتفاقية أهمية خاصة . ذلك لأن الملكية الفكرية تشمل الملكية الصناعية التى تحكمها براءات الاختراع ، والاختراع هو الثمرة الأخيرة لجهود العلم والتكنولوجيا التى تولد فى مؤسسة البحث والتطوير ، وهو الثمرة التى تتضح قيمتها العلمية بين السلع والخدمات ذات المردود الاقتصادى ، فتكون حمايتها أمراً مطلوباً حتى تحفظ لها مكانتها فى السوق لدى من يشتريها أو يستغلها فى الانتاج التجارى . وهى حماية تسبغ على مالك الاختراع مزايا ومكاسب اتسع نطاقها كثيراً ، كذ ذلك فى ظل الاتفاقية التى نخاطب موضوعها الآن .

وجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية التى وافقت مصر عليها منذ ١٩٩٤ تؤثر فى عديد من الأنشطة القومية ، ومنها تأثيرات تفرضها الشرعية الدولية الجديدة (من حقوق وواجبات) ولا حيلة لنا فى قبولها ، ومن تأثيراتها ما يقع فى باب ردود الأفعال الواجبة لدى المؤسسات التى تتأهل للتعايش مع الشرعية ، ولهاذا فإن دعوانا الصريحة هـى أن الشرعية الجديدة (ومن بينها اتفاقية **TRIPS**) ليست بالضرورة كلها شرا

مستطيراً كما تذهب بعض الرؤى ، لأنها تخاطب أهل القدرة ، وتكاد تستبعد من الخطاب أهل العجز والتخلف . . أو ليست القدرة والاستماتة من أجل اكتسابها هي قضية ورسالة المرحلة الحالية ؟ . . " أو ليس المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف ؟ " ، ونراها بالتالى شرعية دولية جديدة تدعو للمشاركة فى التنافسية العالمية هي ظاهرة العصر .

وتتيح الاتفاقية لنا - عند قراءتها - أن نطلع على فرص بالغة الأهمية تستحق التعرف عليها واقتناصها ، وعلى تحديات بالغة الخطر تستحق التعرف عليها لمواجهتها ، وفى كل الأحوال ، وبلغة الطب ، فهي تقدم الفرص والتحديات التى تبعث فى أجسام الأحياء (وذوى التنبه) تأثير الادرينالين ، وهو هرمون أودعه الله فى جسم الإنسان (والحيوان) وينبعث وقت الخطر والشدة حتى تكون الاستجابة هي استجابة النجدة والنجاة ، وتكون ردود الأفعال فى مستوى الأفعال .

وهذه الاستجابة التى نقصدها ، تتلخص فى أفعال مؤكدة التصميم بدءاً من التنمية البشرية ، دقيقة الهندسة خاصة ، للتوجه نحو سبل الانتاج المنافس ، ويجرى تنفيذها بدءاً من المدرسة فى مراحلها كلها ، وليس انتهاء بالتعليم الجامعى ، لكن من خلال المناهج التى تؤهل المواطن الجديد ليتحدث لغة العصر ، وليكون عضواً فاعلاً فى آلية المجتمع التى تتعامل مع الفرص والتحديات التى أشرنا إليها ، ذلك واحد من العناصر الأساسية التى تخاطبها المقالة التى نتبناها فى قضية التنمية للبشر وبالبشر وتأثيرها منذ عدة سنوات .